

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

مت ٢٨ ق ٨

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

EB128.R8

البند ٤-٥ من جدول الأعمال

استدامة هياكل تمويل قطاع الصحة والتغطية الشاملة

المجلس التنفيذي،

بعد النظر في التقريرين المتعلقين بتعزيز النظم الصحية،^١

يوصي جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠ الذي حظي بدعم شديد من المؤتمر الوزاري المعني بتمويل النظم الصحية بوصفه أساس التغطية الشاملة، (برلين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)؛

إذ تذكر بالقرار ج ص ٥٨٤-٣٣ بشأن التمويل الصحي المستدام والتغطية الشاملة والتأمين الصحي الاجتماعي؛

وإذ تذكر بالمادة ٢٥-١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتمرد والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته؛

وإذ تعترف بأن للنظم الصحية الفعالة التي توفر خدمات صحية شاملة، بما فيها خدمات الوقاية، أهمية قصوى للصحة والتنمية الاقتصادية والرفاه، وبضرورة ارتكاز هذه النظم على التمويل

١ الوثيقتان مت ٨/١٢٨ ومت ٣٧/١٢٨.

٢ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠. تمويل النظم الصحية: السبيل إلى التغطية الشاملة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

المنصف والمستدام حسبما ورد ذكره في ميثاق تالين لمنظمة الصحة العالمية الصادر في سنة ٢٠٠٨ بشأن "النظم الصحية من أجل الصحة والثروة"؛

وإذ تشدد على ما قدمته هياكل التمويل العادل والمستدام من مساهمة قيمة في تحقيق المرمى ٤ (الحد من وفيات الأطفال) والرمى ٥ (تحسين صحة الأمومة) والرمى ٦ (مكافحة فيروس العوز المناعي البشري/ الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى)، وفي بلوغ المرمى ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) من المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة؛

وبعد النظر في التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨^١ والقرار ج ص ع ٦٢-١٢ الذي سلط الأضواء على التغطية الشاملة بوصفها إحدى الركائز الأساسية الأربع التي تعتمد عليها الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية التي تركز على المرضى، بما فيها القيادة الشاملة وإدراج الصحة في جميع السياسات؛

وإذ تلاحظ ضرورة مواصلة تطوير ودعم هياكل تمويل قطاع الصحة في عدة بلدان بهدف توسيع نطاق حصول الجميع على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية والوقاية والحماية في الوقت ذاته من المخاطر المالية الوخيمة؛

وإذ تقبل، بغض النظر عن مصدر تمويل النظام الصحي المختار، بأن الدفع المسبق العادل وتجميع المخاطر على مستوى السكان، وتلافي المدفوعات المباشرة التي قد تؤدي إلى كارثة مالية وإلى الفقر في مكان تقديم الخدمة، هي مبادئ أساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

وإذ ترى أن اختيار نظام تمويل قطاع الصحة ينبغي أن يتم حسب السياق الخاص بكل بلد، وأن من المهم تنظيم وتجديد الوظائف الأساسية المنطوية على تجميع المخاطر، والشراء، وتقديم الخدمات الأساسية؛

وإذ تقر بأن عدداً من الدول الأعضاء يحاول إدخال إصلاحات على تمويل قطاع الصحة بالاعتماد على القطاعين العام والخاص وبمزيج من التمويل بمدخلات من المساهمات ومدخلات من الضرائب؛

وإذ تدرك الدور المهم الذي تضطلع به الهيئات التشريعية والتنفيذية في الدول بدعم من المجتمع المدني، لمواصلة إصلاح نظم تمويل قطاع الصحة بغية تحقيق التغطية الشاملة،

١- تحث الدول الأعضاء^٢ على ما يلي:

(١) أن تضمن تطور نظم تمويل قطاع الصحة بما يحول دون المدفوعات المباشرة الباهظة في مكان تقديم الخدمة، وبحيث يشمل أسلوباً لدفع المساهمات المالية مسبقاً لقاء

١ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨. الرعاية الصحية الأولية: الآن أكثر من أي وقت مضى، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

٢ وكذلك حسب الاقتضاء منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الرعاية والخدمات الصحية، وآلية لتجميع المخاطر التي تهدد السكان، وذلك نقادياً للإنفاق الباهظ على الرعاية الصحية وإفقر الأفراد نتيجة التماسهم الرعاية التي يحتاجون إليها؛

(٢) أن تسعى إلى تحقيق التغطية والإتاحة الشاملتين وميسورتى الكلفة لجميع المواطنين على أساس الإنصاف والتضامن، حتى يصبح نطاق الرعاية والخدمات الصحية هو ومستوى التكاليف المشمولة بالتغطية مناسبين، وأن تقدم خدمات الوقاية الشاملة والميسورة، وذلك من خلال الإنصاف واستدامة الموارد المالية؛

(٣) تواصل حسب الاقتضاء الاستثمار في نظم تقديم الخدمات الصحية وتعزيز هذه النظم، ولاسيما الرعاية الصحية الأولية وخدماتها وتوفير الموارد البشرية الوافية للنظم الصحية ونظم المعلومات الصحية ضماناً لحصول جميع المواطنين على الرعاية والخدمات الصحية على نحو منصف؛

(٤) أن تضمن أن الأموال الخارجية المخصصة لتدخلات صحية معينة لا تشتت الانتباه بعيداً عن أولويات الصحة في البلد، وأنها تمثل أكثر فأكثر لمبادئ فعالية المعونة، وأنها تسهم بطريقة يمكن التنبؤ بها في استدامة التمويل؛

(٥) أن تخطط انتقال نظمها الصحية إلى توفير التغطية الشاملة، مع المحافظة على جودة الخدمات وتلبية احتياجات السكان، من أجل الحد من الفقر وبلوغ المرامي الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها المرامي الإنمائية للألفية؛

(٦) أن تدرك، وهي تدرك هذا الانتقال إلى توفير التغطية الشاملة، ضرورة تحديد كل خيار في السياق الوبائي والاقتصادي الكلي والاجتماعي والثقافي والسياسي لكل بلد؛

(٧) أن تغتنم حسب الاقتضاء الفرص السانحة للتعاون بين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص ومنظمات تمويل قطاع الصحة، وذلك في إطار رعاية حكومية قوية وعامة؛

(٨) أن تعزز كفاءة النظم التي توجه تمويل قطاع الصحة وتضمن شفافيته وقابليتها للمساءلة؛

(٩) أن تضمن أن التخصيص العام للموارد يحقق توازناً سليماً بين تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والتأهيل وتقديم خدمات الرعاية الصحية؛

(١٠) أن تتبادل الخبرات المكتسبة والدروس المهمة المستفادة على المستوى الدولي لتشجيع جهود البلدان، ودعم صناعات القرار، وتعزيز عمليات الإصلاح؛

(١١) أن تنشئ وتعزز القدرات المؤسسية اللازمة لجمع البيانات على المستوى القطري واتخاذ القرارات السياسية الفعالة والمسددة بالبيانات بشأن تصميم نظم التغطية الصحية الشاملة؛

٢- **تطلب من المدير العام ما يلي:**

(١) أن يقدم تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ج ص ع ٥٨-٣٣ والتقدم المحرز في هذا التنفيذ ولاسيما في مجال التمويل العادل والمستدام والضمان الاجتماعي لصالح قطاع الصحة في الدول الأعضاء؛

(٢) أن يعمل عن كثب مع سائر منظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الدوليين والمؤسسات والدوائر الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الشاملة؛

(٣) أن يعد خطة عمل تقوم بموجبها منظمة الصحة العالمية بتزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم لتحقيق التغطية الشاملة على النحو المنشود في القرار ج ص ع ٦٢-١٢ وفي التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠؛^١

(٤) أن يعد تقديرات مقسمة حسب بلدان وأقاليم المنظمة لعدد الأشخاص المتمتعين بالتأمين الصحي الأساسي الذي يتيح فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية؛

(٥) أن يقدم، تلبية لطلبات الدول الأعضاء، الدعم التقني اللازم لتعزيز القدرات والخبرات في مجال تطوير نظم تمويل قطاع الصحة، ولاسيما مخططات الدفع المسبق العادل، بغية تحقيق التغطية الشاملة من خلال توفير الرعاية والخدمات الصحية الشاملة للجميع؛

(٦) أن يسهل في المحافل القائمة التبادل المستمر للخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من حماية صحة المجتمع والتغطية الشاملة؛

(٧) أن يقدم إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين ثم مرة كل ثلاثة أعوام بعد ذلك، عن طريق المجلس التنفيذي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، شاملاً المسائل المتعلقة التي ستكون الدول الأعضاء قد أثارها في جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين.

الجلسة العاشرة، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
مت ٢٨/١/ المحاضر الموجزة/١٠

= = =

١ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠. تمويل النظم الصحية: السبيل إلى التغطية الشاملة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.